

الحياة الاقتصادية في عمالة دنقلا في الدولة المهدية (1302 - 1314 هـ / 1885 - 1896م)

أستاذ مساعد - كلية التربية - جامعة دنقلا

د. مكايي علي أحمد خاطر

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة الجوانب الاقتصادية في مديرية دنقلا في الدولة المهدية (1302-1314هـ / 1885 - 1896 م) والتي سميت بعمالة دنقلا ، واستخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي ، طبق الأنصار النظام الإسلامي وترتب على ذلك أن المعاملات الاقتصادية أخذت الطابع الإسلامي ، ومن أهم الموارد الاقتصادية الزراعة والتي تركزت على ضفاف النيل والآبار لقلة الأمطار ، فجمع الأنصار المحاصيل الزراعية لصالح بيت المال عن طريق التخريص (نظام إسلامي) ، ومن أهم المحاصيل التمر فهو محصول نقدي وغذائي اعتمد عليه الأنصار في تمويل الجيش والأهالي في جلب النقد . أما الجانب التجاري فرغم أن دنقلا عمالة حدودية إلا أن التجارة الخارجية لم تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات المنطقة نسبة لسياسة حكام دنقلا تجاهها ، حيث كانت الحدود تغلق أحياناً وتفتح أحياناً أخرى ، ولذلك كان ما يرد بيت المال من التجارة الخارجية متذبذبة ، كما ساهمت المنطقة بقدر من الصناعات المحلية التي كانت تسد حاجة المنطقة ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن إقليم دنقلا كانت تساهم بقدر كبير من صناعة الغزل والنسيج التي اعتمد عليها الأنصار في كسوة الجيش والأهالي .

كلمات مفتاحية: التمر ، الانصار، العمالة، بيت المال ، الريف المصري

Economic life in Dongola labor in theMahdist state (1302- 13014 HA/1885- 1896AD)

Makawi Ali Ahmed khatir

Abstract:

This study deals with the economic aspects of Dongola district during the era of Mahdia (1885-1896), which was called the Dongola Prefecture. The researcher used the historical-analytical method. The Ansar applied the Islamic system, and as a result, economic transactions took an Islamic form. One of the most important economic resources is agriculture, which was spread on the banks of the Nile and around wells due to the lack of rain. So, the Ansar collected agricultural crops for the benefit of the Bait Al-Mal through Takhris (Islamic system). Among the most important crops are dates which was a cash and food crop that the Ansar relied on to finance the army and the people to bring cash. As for the commercial aspect, although Dongola is border Prefecture, foreign trade did not play a big role in the region's economies due to the policy of the Dongola rulers towards it, as the borders were sometimes closed and sometimes opened, and therefore what the Bait Al-Mal received from foreign trade was fluctuating. The region also contributed in a lot of local industries that used to meet the needs of the region. One of the most important findings of the researcher is that the Dongola region was contributing a great deal to the spinning and weaving industry that the Ansar relied on in clothing the army and the people.

Key words: Date - Ansar-District – Treasury- Egyptian countryside

المقدمة:

يعتبر اقتصاد أهل الشمال بسيطاً واعتمد سكانها على الموارد المحلية من زراعة وصناعة وتأتي غالبية ماتحتاج اليه من متطلبات من الخارج وغالباً ما يدخرون منتجاتهم لوقت الحاجة .

أهداف الدراسة:

أولاً تعتبر الزراعة والتجارة عصب الحياة الاقتصادية فنههدف بهذه الدراسة الوقوف عندهما ومعرفة مدى مساهمتهما في الحياة المعيشية لسكان الشمال في فترة المهدية .
ثانياً طبق المهدية الحكم الإسلامي فنههدف أيضاً معرفة هل طبق الأنصار النظام الاقتصادي الإسلامي وهل هي وفق التشريع وكيف كانت تجمع الإيرادات لبيت المال؟.

ثالثاً هل ساهمت دنقلا في مجال الصناعة في عهد الأنصار أم أنها كانت تعتمد على مصنعات تأتيها من مناطق أخرى وما نوعية المصنعات إن وجدت ؟ .
 رابعاً معروف أن المناطق الشمالية تعتمد في زراعتها على النيل لعدم وجود أمطار بالطبع هذه مساحات ضيقة مقارنة بمناطق السودان المختلفة لاعتمادها على الأمطار فهل كان الإنتاج كاف أم أن هنالك مشكلات زراعية وما طبيعتها إن وجدت ؟ وبحكم أن هذه العمالة حدودية ومعروف أن المهديّة لا تتعامل مع من لم يؤمن بالمهديّة تهدف الدراسة معرفة موقف المهديّة تجارياً مع الجارة مصر

الحدود الزمنية والمكانية:

الفترة الزمنية المعنية بهذه الدراسة هي فترة حكم المهديّة لدنقلا (إقليم دنقلا) والتي سميت في عهد الأنصار عمالة دنقلا وتبدأ باستيلاء الأنصار عليها سنة (1302 هـ — 1885م) والتي امتدت الى 1314 هـ — (1896 م) . أما الحدود المكانية فهي مديرية دنقلا في العهد التركي المصري والتي أصبحت عمالة دنقلا والتي امتدت من صرص شمالاً (جنوب وادي حلفا) إلى آمري جنوباً في حدود المناصير الشايقية وغرباً واحة القعب .

مشكلة الدراسة:

تفتقد المنطقة لدراسات تاريخية منهجية لفترة حكم المهديّة وخصوصا الجانب الاقتصادي ورغم أن هنالك دراسة للحياة الاجتماعية لمنطقة السكوت والمحس إلا أنها ركزت على الجانب الاجتماعي فالجانب الاقتصادي لم يتم التطرق لها فهذه الدراسة تعالج هذه المشكلة ، والمعروف ان غالبية ما يروى عن المهديّة في الشمال روايات شفوية متداولة وفيها تجني على سياسة المهديّة فلا بد من دراسة منهجية ولاسيما أن هذه الدراسة تعتمد على المصادر الأولية فبذلك نجلي الحقائق ونصحح المعلومة أونؤكدها .

منهج الدراسة :

في هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي في تحليل الحقائق التي تم الحصول عليها من مصادر أولية وهي الوثائق وأحبانا استخدم المنهج الاستقرائي كمنهج مساعد ولم يكتفي الباحث بسرد الأحداث تاريخياً فقط .

مقدمة:

دنقلا هي إحدى أقاليم السودان في العهد التركي المصري والتي أصبحت في عهد المهديّة عمالة دنقلا ، وتورد المصادر كثرة شكاوي أهل السودان من النظام الضريبي ومعاملة الأهالي في العهد التركي ، والجدير بالذكر أن ضريبة الأرض في دنقلا وبربر في عهد الأتراك لم تؤخذ من المزارعين حسب مساحة حقولهم إنما كانت تفرض على أساس الآلات والأدوات المستخدمة قي الإنتاج ، كما تباينت الضرائب ليس باختلاف الآلات فحسب بل لعدم تجانس إنتاجية الأرض ولذلك فإن السواقي تغرض عليها نسب مختلفة لان بعض الحقول خير من بعضها مع العلم بان مساحة كل ساقية ثمانية أفدنة⁽¹⁾ . ولم يفرط الإداريون في جمع الضرائب بل كانوا يجرون تحفيفا للمديرين الذين

يتركون بعضها على ذمة الأهالي ولم يحصلوها⁽²⁾. ويبدو أن الشكاوي التي وصلت للخديوية في مصر سعوا لتحقيق فيها ، ويتضح ذلك في رسالة من الديوان الخديوي لقاسم آغا حاكم دنقلا ، يذكر فيها أن احمد آغا توجه لطرفه ومعه احد الكتاب لإجراء التحقيق في الظلم والتعسف الواقع من طرفه في حق الأهالي ويطلب منه إن لا يخفي ولا يكتتم الحقيقة وإن يساعدهم في أداء مأموريتهم⁽³⁾ وكانت الضريبة المفروضة على النخيل في العهد التركي مبلغ قرشان ونصف للنخلة الواحدة ونجد أن ذلك اختلف في فترة حكم المهدية⁽⁴⁾ وكان الأتراك يفرضون ضرائبهم على النخيل قبل أن تثمر⁽¹⁾ ولا غرو في أن تشهد منطقة المحس ثورة بقيادة بخيت في عهد التركيّة رفضاً للسياسة الضريبية التي انتهجتها الإدارة التركية في السودان والتي أرهقت الأهالي وتسببت الثورة في قطع الطرق⁽⁵⁾. وبما أن الزراعة والتجارة والصناعة هي الركائز الأساسية لإقتصاد كثير من المناطق بما فيها دنقلا سوف نبدأ بالجانب الزراعي .

الزراعة :

تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لغالبية أقاليم السودان ، ويتميز إقليم دنقلا بالحرارة الشديدة في الصيف وبرودة شديدة جافة في الشتاء، فمناخ المنطقة صحراوي قاري وذلك ناتج من بعدها عن السطوح المائية وتوغلها في الأراضي اليابسة ويعزى ذلك أيضا إلى عدم وجود جبال مرتفعة تعترض حركة الرياح وبالتالي تسبب في هطول أمطار في المنطقة⁽⁶⁾. وتكاد الأمطار أن تكون معدومة في الشمال وتكثر نسبياً كلما اتجهنا نحو الجنوب ، وقد تسببت الزيادة النسبية في الأمطار من جريان بعض الوديان نحو النيل من منطقة بيوضة مثل وادي الملك ووادي المقدم وخور ابودوم⁽⁶⁾ نسبة لندرة الأمطار اوشبه انعدامها فالأراضي الزراعية في الشمال تعتمد على السواقي فأراضي السواقي هي البر الثابت على ضفتي النيل والجزائر التي لاتغمرها مياه النيل مهما اشد فيضه ، وتسقى بالسواقي والشواذيف ، وأراضي الكروة وهي منخفضات في البر الثابت ، أشبه بترع يغمرها النيل عند اشتداد فيضه . وأراضي المترة وهي الأراضي التي تسقى بماء المترة ، فهي حفرة تحفر بعيداً عن النيل فيرشح إليها ماؤه وتركب فيها السواقي وتروى بها الأراضي التي حولها والفصول الزراعية هي الفصل الشتوي وهو فصل نزول النيل ومدته ستة أشهر والصيفي ومدته ثلاثة أشهر والدميرة وهو فصل فيضان النيل ومدته ثلاثة أشهر⁽⁷⁾. وتختلف محاصيل الفصول المذكورة ، فاهم محاصيل الشتوي هي الفول والقمح والتمس والوريق واللوبيّة والشعير بجانب الخضروات ، أما محصول الصيفي فاهمها الذرة الشامية و الذرة البلدية والخضروات أما محاصيل الدميرة فهي الذرة البلدي والشامي والسّمسم والقطن والخضروات⁽⁸⁾. والمعروف أن أهم حاصلات الإقليم هو التمر وتنتج المنطقة أنواع منه إلا أن أجود تلك الأنواع القنديل والبتمودة ، بالذات مايُنتج منها في السكوت والمحس حيث أجود وأنقى من باقي نمور دنقلا ولذلك كان حكام دنقلا يرسلون أحيانا للخليفة في البقعة من نمور المنطقة⁽⁹⁾.

بعد سقوط دنقلا في أيدي الأنصار في ذي القعدة 1302 هـ (ديسمبر 1885) م تمكن محمد الخير من تنظيم الإدارة في دنقلا حيث كان قد أرسل ابن أخيه عبد الماجد لدنقلا والذي بدوره

رسائل لأهالي المحس والسكوت وعين عليهم أمراء يرضاهم وكلفهم بحصر السواقي حتى يتمكن على ضو ذلك من جمع حقوق الله من زكاة وغيرها⁽¹⁰⁾. باشر عبد الماجد الأمور الإدارية حتى قدوم محمد الخير لدنقلا ، فنظم محمد الخير الإدارة ونظم بيت المال بتعيين البعض لحصر الغنائم والفي وإعداد دفاتر لذلك⁽¹¹⁾. فمحمد الخير هو الذي وضع اللبنة الأولى للإدارة في دنقلا حيث كانت دنقلا وبربر مديرية واحدة حتى تم فصلهما بعده وسار حكام دنقلا على السياسة الإدارية التي وضعها محمد الخير. طبق الأنصار التشريع الإسلامي فكانت الإيرادات تصل لبيت المال من حقوق الله كالزكاة والفي والغنائم والعشور وغيرها واستخدم الأنصار نظام الخرص في جمع حقوق الله من محاصيل منطقة دنقلا .

التخريص:

خرص في الأمر حدس وقال بالظن ، وتقول كم خرص أرضك أي كم قدرها وماخمن فيها وخرص النخلة أي قدر ماعليها⁽¹²⁾. درج الأمراء في دنقلا اخذ حقوق الله من المحصول بتقدير ثمار ثلاثة حيضان من الأرض المزروعة وقياس باقي الساقية عليها. اقر النجومي هذه السياسة ، وكتب للخليفة بأنه استحسن ذلك ورد عليه الخليفة بما نصه “ انه طالما بطرفكم نائب شرعي اعرضوا عليه الأمر وما يكون موافق الحق تتفقوا عليه معه واجروا العمل بمقتضاه ”⁽¹³⁾.

برر حكام دنقلا استخدام هذه السياسة لان سواقي دنقلا لا يمكن حصادها مرة واحدة واحتياج أهلها ، كلما بدا صلاح شيء يحصدوه ويتقوتون به ولو أمروا بحفظ الذي صلح لحين استكمال المتأخر ومنعوا من تعاطيه لأجل معرفة نصاب الزكاة منه يحصل ضرر شديد في ذلك ولايطبقونه ، ولذلك عاملهم محمد الخير وجماعته بهذه الطريقة وتجنب التضييق على الناس ، وكان ذلك حسب رضاهم فكلما نضج شيء من محاصيل سواقيهم تركوه لهم ليحصدوه ويتصرفوا فيه إلى أن يبقى آخر الساقية فبعد ذلك يأخذون ثلاثة حيضان احدهما أعلى والثاني وسط والثالث اقل جودة فيدرسونها ويعرفون مقدار محصولها وقيسون عليه حيضان الساقية المزروعة ويأخذون حق الله على هذا الأساس . اقر الخليفة هذه السياسة حيث قال “ مادام الأمر كذلك وهذه الكيفية فيها راحة للمسلمين وعدم التضييق عليهم اجروا العمل حسب ما هو جاري واخذ حقوق الله حسب الثلاثة حيضان ”⁽¹⁴⁾.

تضرر الأهالي من تلك السياسة لاسباب منها:

1. أنها كانت تحمل سكان الخط فوق طاقتهم كما حدث عندما قام محمد عوض الله بتخريص شتوي 1313هـ (1895) م بخط امبكيول ورفع الكشف لمحمد وداعة أمين بيت مال العرضي فأمره بضم 103 (مائة وثلاثة أرباع أردب وإدراجه بكشف التخريص وجمعه من الأهالي ورغم احتجاجه على انه لم يوجد شيء يساوي المقدار الذي وضعوه واستجابة للأمر ضم ثمانين إردبا على الكشف وشرع في تحصيلها⁽¹⁵⁾
2. كانت المحصولات أحيانا لاتكفي حاجة المخرص عليهم وقد شكى بذلك أهالي ارقو في تخريص شتوي 1308 هـ (1891) م⁽¹⁶⁾.

3. عدم مقدرة البعض دفع ماعليهم فتظل مقيدة عليهم كمأخرات أي بمعنى باقية عليهم حتى العام الجديد فيكون ذلك عبئاً على الأهالي⁽¹⁷⁾.
يكون الخرص أحياناً مبالغاً فيه وقد تطلب ذلك تدخل عمال الأهالي ومحاولة التخفيف عن أهاليهم فمثلاً عندما ندب سليمان حامد لخرص جهة الدبة كان خرصه كالآتي :
تسع سواقي بواقع كل ساقية ثلاثة أردادب وثمان سواقي بواقع الساقية إردبين ونصف وأربع سواقي بواقع كل واحدة إردبين وجملتهم 55 (خمسة وخمسون إردبا). فتدخل سعيد محمد فرح ومندوبيه من الأهالي وخفض الكمية إلى 35 (خمسة وثلاثون إردبا) ، فكتب محمد خالد عامل العموم إلى النور الحاج قاضي الخط للنظر في ذلك إذا كان الخرص دقيقاً ومضبوطاً أم أن مندوبي الأهالي على حق فيصير اعتماد تخريصهم⁽¹⁸⁾.

يلاحظ أحياناً في كشوفات التخريص التزام من عمال العمالات (الاططاط) بتوريد كمية من غلال تخريص جهاتهم لفترة محدودة ويكون هنالك تعهد أمام القضاء ، أي يتعهد العامل بتنفيذ تلك الكشوفات أمام القضاء⁽¹⁹⁾ . ويتضح للباحث من كشوفات التخريص مايلي :

أولاً يوضح الكشف الجهة في الخط ومقدار الخرص المضروب على كل شخص في تلك الجهة من أنواع الغلال ، ثم تجمع المحصولات وأحياناً تفصل مثل (شعير ، قمح ، مكادة) أي ذرة شامي) وغيرها ثم يختم بعد الجمع النهائي موضحاً الكمية كتابة باللغة العربية وهذه مهمة عامل الخط ويتم التوقيع باسمه⁽²⁰⁾ .

ثانياً تلك الكشوفات يتم مخاطبة عامل العموم بشأنها الذي بدوره يحيلها لأمين بيت المال وبدوره يحول تلك الكشوفات لكتاب الحسابات حيث يتم مراجعة الكشف ومطابقته أو عدمه لإخطار الجهة التي ورد منها الكشف⁽²¹⁾ .

ثالثاً بعد إعداد كشف التخريص ترسل صورة منه لبيت المال وتبقى صورة أخرى لدى عامل الخط للحصول بموجبه⁽²²⁾ .

النخيل :

التمور هي أهم حاصلات المنطقة واعتمد عليها الأهالي وحتى المجاهدين الأنصار حيث كانت تصرف لهم كراتب شهري بجانب غلال أخرى أحياناً، ويبدو أن كمية التمور المنتجة قد قلت في فترة المهدية ، ويشير تقرير المخابرات أن أعداد النخيل قلت في عهد المهدية ، النخيل المثمرة سنة 1885 كانت حوالي 600,000 (ستمائة ألف) إما في الفترة بعد نهاية المهدية كان تعدادها 376,512 (ثلاثمائة وستة وسبعون ألفاً وخمسمائة واثنى عشر) يقارب الانخفاض 50% .
و قد يعزى ذلك للآتي :-

أولاً تأثير سنة 1306 هـ (1889) م سنة المجاعة حيث انخفض عدد النخيل منها ماتكسر ومنها ما مات لعدم المياه (4) .

ثانياً الأنصار عندما اشتدت بهم الضائقة لجأوا لقلع أشجار النخيل للحصول على قلب النخل

وهي مادة تؤكل ، وبالتالي أدى ذلك لخسارة الكثير من النخيل الصغير منها والكبير⁽²³⁾ ولاشك أن المجاعة أثرت كثيراً في الحياة الاقتصادية لأهل الشمال .

سياسة الحكومة في جمع حقوق الله من ثمار النخيل كان عن طريق الخرص ، اتبع الأمراء سياسة الخرص والمعروف في التشريع الإسلامي أن الخرص يجوز في المحاصيل التي تؤكل رطباً كالتمر والزبيب مثلاً ، وفي اللغة يقال خرص النخل والكرم حرزه وقدره بالظن أي حرز ما عليه من الرطب تمرًا ومن العنب زبيباً ، وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم أمر بالخرص في النخل والكرم خاصة⁽²⁴⁾ . في تخريص النخيل شكي أهالي ومقاديم المحس لل خليفة عبد الله بان محمد خالد عامل دنقلا جعل على كل نخلة قيراطاً سواء كان بمحصول او بغير محصول وطالبوا بمعاملتهم إما بالتخريص إما بأخذ العشور⁽²⁵⁾ وفي عهد محمد بشاره أيضاً أشار محمد بشاره للخليفة بان أهالي السكوت تعهدوا بخلاص الثمار المطلوب من جهتهم بواقع كل عود من النخيل قيراطاً وان مايصل لبيت المال من الفء نحو الثمانمائة أردب من التمر⁽²⁶⁾ . وبناءً على ما ذكر يتضح الآتي :-
أولاً لم يكن طريقة جمع حق الله من ثمار النخيل غي عهد محمد بشاره ومحمد خالد بالتخريص.

ثانياً لم تكن طريقة الجباية في ثمار النخيل في عهد محمد خالد بالتخريص ولا بالعشور
ثالثاً في ضريبة النخيل قيراط لكل عود من النخيل إجحاف في حق الأهالي، فالتشريع الإسلامي لا يقر ذلك في حق الله مع العلم أن الناتج من النخيل ليس بمستوى واحد ، وأحياناً لا يصل إنتاج النخلة قيراطاً واحداً .

ابتكر محمد خالد ضريبة العلف ، وقدرت بالمال وقبل الأهالي توريد القيمة نقداً لبيت المال ، وذكر محمد خالد أن ذلك لراحة الأهالي وعدم مد يد الأنصار إليهم بمعنى أن يكون قيمة القش واردة لبيت المال ويبقى القش ملكاً لصاحبه⁽²⁷⁾ . فكانت قيمة العلف التي ترد بيت المال تحسب على أساس الإردب من الغلال يعادل ريالاً وأربعة قروش (24 قرش) بمعنى انه لو كان على الأهالي أردب لبيت المال في حق الله يتحصل من الشخص المذكور ريالاً واحداً وأربعة قروش ففي كل أردب يتم تحصيله كزكاة عليه دفع أربعة وعشرون قرشاً كضريبة علف وما زاد على ذلك يتم تحصيله على هذا الأساس⁽²⁸⁾ .

مشكلات الزراعة :

أراضي دنقلا الزراعية كانت تروى بالسواقي بجانب الجروف فهي محدودة المساحات والأمطار قليلة جداً ، فلا تتوفر مراعي لركائب الأنصار ، ولم يألّف أهل الشمال إطلاق سراح البهائم حتى لاتضر مزارعهم البسيطة التي يعتمدون عليها في معاشهم ، وبوصول الأنصار حدثت تظلمات من الأهالي في تعدي ركائب الأنصار على مزارعاتهم وأدى ذلك لخلافات بين الأنصار والأهالي ووصل الخلاف مرحلة المحاكم أحياناً⁽²⁹⁾ .

الظروف التي مرت بها المنطقة وخصوصاً مجاعة سنة 1306 هـ أدت لهجرة غالبية أهلها وتوقفت معظم السواقي التي هجرها أصحابها سنة الحرب والمجاعة ، وكانت قد آلت لبيت المال وبعودة بعض الأهالي تقدموا بطلبات لإعطائهم سواقيهم لممارستها، والتزموا بدفع ما عليهم لبيت المال وبذلك عادت بعض السواقي للعمل بعد سنة المجاعة⁽³⁰⁾ .

التحق بعض الدناقلة بالجيش وتركوا الزراعة ولزموا الرباط وعانت دنقلا من قلة المحاصيل ، ويبدو أن الخليقة أدرك أهمية الزراعة في تمويل بيت مال دنقلا ولذلك أصدر أوامر ليونس الديكم بترك الدناقلة والسماح لهم بالرجوع لعمارة سواقيهم وعمارة السواقي وإنتاج المحاصيل يؤخذ منهم الزكاة لبيت المال حيث يصرف منه للأنصار والمجاهدين⁽³¹⁾ . وثمة مشكلة أخرى عانت منها دنقلا وهي توقف عدد كبير من السواقي التي كانت تدور بالأبقار نسبة لتفشي مرض ابوقنيت (الطاعون البقري) الذي اهلك الأبقار وأبطل عمل السواقي⁽³²⁾ . فالتدهور في الإنتاج الزراعي كان كبيراً ويتضح ذلك من إحصائية سواقي مديرية دنقلا حيث أوردت التقارير أن السواقي التي كانت تعمل في مديرية دنقلا سنة (1302 هـ — 1885 م) كان عددها 6451 ساقية بينما أصبحت عدتها في (1315 هـ — 1897 م) بعد الفتح الانجليزي 1545 ساقية ، ويرجع ذلك للأسباب سالفه الذكر(4).

التجارة :

اشتهر الدناقلة بنشاطهم التجاري في كافة أرجاء السودان وظهر من بينهم تجار ذو ثروات ضخمة وكونوا تجمعات كبيرة في المناطق التي سكنوها لدرجة أن بعض الأحياء عرفت بأسمائهم وهي (حي الدناقلة)⁽³³⁾ . ورغم أهمية دنقلا في العهد التركي لأنها كانت ممراً للبضائع السودانية المصدرة لمصر حيث كانت الحكومة التركية تستفيد من ذلك ، إلا أنها لم تشهد استقراراً في التجارة في عهد المهدية ، لاختلاف سياسة الحكام تجاه التجار أحيانا يفتحوا لهم الحدود للتجارة مع السودان ، وأحياناً يغلقونها في وجوههم . في بداية عهد المهدية في الشمال كانت سياسة الحكومة المهدية واضحة تجاه التجارة الخارجية ، فمنع الخليفة ورود البضائع من جهة الريف وبيعها في السودان بحجة أن الجهة التي ترد منها تعتبر عنده دار كفر، ومن ثم أشار الخليفة إلى التجار الواردين إلى السوق بالرجوع ببضاعتهم ، أما مايخص النصارى والترك فإن بضائعهم سوف تغنم وأشار لهم بأنه لا إذن بالحضور للسودان بالكلية⁽³⁴⁾ . وفي تقدير الباحث أن المنطقة الشمالية لم يكن بوسعها الاستغناء عن الريف المصري نسبة لورود معظم مستلزماتها عن طريق التجار الذين يفدون منها. ولعل اختلاف الوضع وقرب الأنصار من جهة الريف وعدم تمكنهم من الحصول على المستلزمات اليومية إلا من جهة الريف كان سبباً في العدول عن ذلك القرار ووضعه موضع التنفيذ ، فمثلاً في فترة ولاية مساعد قيدوم ذكر للخليفة بان أهالي الريف يحضرون من حلفا ببضائعهم ويأتون لرباط صرص لتصريف مامعهم من بضائع ذات المنفعة للأنصار ويثبون أخبار الأعداء كما ينقلون أخبارنا لهم ، وفي ذلك اعتراف ضمني بأهمية بضائع الريف لهم ، ويأتي في مقدمة البضائع الواردة السكر والأقمشة والعلطور ولعل قيدوم كان يرى أن المنفعة التي يجنيها الأنصار اكبر⁽³⁵⁾ .

في فترة يونس الأولى (1306 - 1307) هـ (1889 — 1890) م أحس الخليفة بضيق الأنصار في الشمال فكتب ليونس الديكم وأشار إليه بفتح الطريق بعد التشاور مع المسئولين⁽³⁶⁾ . وفي عهد محمد خالد (1307 - 1308) هـ (1890 — 1891) م الذي واجه نفس مشكلة من سبقوه وهي المشكلة المالية ، فسعى لحلها بالمدولة مع المسئولين وهم رؤساء الجيش وأمين بيت المال والقضاء

وتم الاتفاق على فتح طريق التجارة مع الريف المصري ، فاستحسنوا فتح الطريق أمام الواردين والمتوردين من التجار والسماح لهم بالبيع والشراء واخذ العشور منهم وتوريدها بيت المال لما في ذلك من نفع للأنصار وحلاً للضائقة المالية⁽³⁷⁾. وبناءً على ذلك أعطى محمد خالد تأمينا لأهل الريف القادمين بالبضائع للبيع والشراء ، كما اخذ بعض الأفراد من أهالي البلاد اذونات من محمد خالد وتوجهوا بها للريف لجلب بعض السلع ، ويبدو انه حصل تعرض للتجار من احد مسؤولي رباط الحدود فكتب له محمد خالد ذاكراً أن فتح الطريق البحري فيه نفع لورود بعض السلع المفيدة وسهولة الطريق للراغبين في المهدية وحضور الأسرى بالجهة المذكورة وسد الطريق لايعود بالنفع في شيء بل فيه الضرر، ونهب أشياءهم يعود بأكبر الضرر علينا ولا يوافق عدالة المهدية والشريعة المحمدية. ويقصد هنا نهب التجار حيث حدثت حادثة مشهورة نهب فيها الأنصار تجاراً قدموا من الريف ببضائعهم تعرض لهم بعض الأنصار ونهبوا بضائعهم بعد أن أخافوهم بالسلاح وأطلقوا عليهم النار وأردوا احدثهم قتيلاً وتم تقديم من قاموا بذلك للمحاكمة فقتل القاتل وحكم على البقية بأحكام شرعية⁽³⁸⁾.

نشطت التجارة في عهد خالد مع الواردين من الريف ، وأشار هولت إلى أن خالد أرسل رسالة لأحد التجار بمصر العليا وقد وعده فيها بحماية كل التجار وإعطائهم الإذن للتصرف في بضائعهم كما شاءوا وضمان رجوعهم إلى مصر . وفي تقدير الباحث أن سياسة خالد قد وجد ارتياحاً من قبل الأهالي، إلا أن هذا الانفتاح جعل بعض الأنصار يتهمونه بأنه في تواود مع الكفرة ، وابلغوا الخليفة بذلك والذي بدوره أرسل الأمناء للتحقيق في ذلك فلم يجدوا دليلاً ، كما أن سياسة الخليفة الاقتصادية بفتح طريق مصر هدف به إرضاء أبناء الشمال والتخفيف على المواطنين في دنقلا وبربر وزيادة دخل بيت المال في ادمرمان . وعملاً بتعليمات الخليفة شجع حمودة إدريس رئيس الرباط الشمالي المواطنين الذهاب لحلفا للتجارة للحد الذي جعله يعطي نقوداً من بيت المال لشراء الذرة والملابس⁽³⁹⁾. ولعل هذه السياسة عادت بالرخاء لأهل دنقلا ، ويتضح ذلك في رسالة من القضاء للخليفة حيث قالوا ما نصه “ انقطعت التعديات وعم الرخاء وقيمة الأردب من الغلال ريالين في المركز أما في الخارج اقل من ذلك ومثل هذا الرخاء لم يحدث منذ سبعين سنة كما ذكر المعمرين ذلك ”⁽⁴⁰⁾. وعندما عاد يونس الديكم عاملاً لدنقلا في الفترة الثانية (1308—1313) هـ (1891 — 1895) م منع تجار الريف من الحضور للسودان ويتضح ذلك في رسالة لحمودة إدريس حيث قال “إن طريق البضاعة في هذه الجهة فهو مسدود ولم نر من فتحه إصلاح سوى الخلل وزيادة الإفساد⁽⁴¹⁾. ويتضح من ذلك مدى تذبذب المواقف تجاه تجارة الريف .

أما التجارة الداخلية فيعتبر التمر من أهم السلع التجارية في منطقة دنقلا بجانب المصنعات المحلية كالحصير المصنوع من سعف النخل والأطباق والمنسوجات اليدوية وغيرها . ومن السلع التي كانت ترد لدنقلا الصمغ ولاشك أنها كانت ترد من كردفان ودارفور ، وكانت الحكومة أحياناً تحتكر بعض السلع ومنها هذه السلعة حيث يرد منها دخلاً لبيت المال ، فمقدار الصمغ

الذي تجمع بيت مال دنقلا سنة 1307 هـ قارب المائتي قنطار⁽⁴²⁾. أما تحديد أسعار الصمغ فكان مسؤولية أمين بيت مال العموم، فصدر أمر من محمد ودعدلان أمين بيت مال العموم لمحمد حمزة أمين بيت مال دنقلا بجمع الصمغ بطرفه وتحديد ميعاد له وحدد له الأسعار كالآتي:- الهشاب القنطار 10 ريال والطلح 5 ريال ودونه من الأنواع بثلاثة ريال وبعد الميعاد من وجد عنده صمغ ولم يورده يصادر لمصلحة بيت المال بعد الفترة المحددة⁽⁴³⁾.

قد يحتاج الأهالي إلى إغراض فكانوا يلجأون أحياناً لبيع التمور وشراء أغراضهم، ويتطلب البيع خارج دنقلا تصريحاً، اطلعت على وثيقة يشير فيها صاحب التمر لحاكم دنقلا الأمير يونس بأنه لديه إردبين تمر في عدلتين ويريد الإذن للذهاب بهم للبقعة وبيعهم وشراء أغراضه، فكتب يونس للمسؤولين في منطقة الدبة لإعطائه تصريح وبالفعل قام مسؤولان بتحرير تصريح مرور للتمر ويشيرون فيه لعدم التعرض له. وأحياناً يكون البيع مشفوعاً بإقرار وشهود ويكون ذلك في المنقولات غالباً فاطلعت على وثيقة وهي مبايعة البائع تامجوك يونس وهو عامل الدبة والشاري ياسين بن علي، تشير الوثيقة أن تامجوك باع السيف لياسين بن علي بمبلغ مائتي فرش صاغ ميري وفي أسفل الشهود وأختامهم⁽⁴⁴⁾.

منطقة دنقلا كانت بها عملات كثيرة منها المجيدي قديم وقوشي وودعدلان وعبد المجيد وابو حراب ووقيع الله⁽⁴⁵⁾. ولعل تعدد العملات المحلية والأجنبية أدى لتمييز البعض منها والتوقف في المعاملة عن البعض ولذلك اصدر الخليفة منشوراً حذر فيه من التوقف وقال "أن من يحصل منه توقف حتى ولو في قرش واحد سوف يتم تغريمه وبعد ذلك يجري عليه الجزاء اللازم" وأمر أيضاً بقبول المعاملة بالرباعي (أربعة أزرع دمرور وتعادل ربع ريال) (46) ولحاجة بيت مال دنقلا للنقد كان أحياناً يتم إرسال تمر للبقعة لبيعها وإرسال قيمتها نقداً لبيت المال⁽⁴⁷⁾. يتضح أن بعض الأنصار سعوا لمزاولة مهنة التجارة، ولعل ذلك شغلهم عن مهمتهم الأساسية وهي ملازمة الرباط وكان ذلك سبباً لمنع الخليفة الأنصار المجاهدين مزاولة البيع والشراء، ويبدو أن الأنصار لم يقبلوا بذلك وربما يرجع ذلك إلى أن ما كان يصرف لهم من بيت المال غير كافي وكان ذلك سبباً لهروبهم ويتضح ذلك في رسالة الخليفة ليونس حيث قال "وحسب إشارتك منعناهم منعاً كلياً فلم يجدوا مقصودهم في التداول بالبيع والشراء ولا مد اليد فقاموا هاربين"⁽⁴⁸⁾. ومن إيرادات بيت مال دنقلا الزكاة أما كيفية جمعه من الأهالي كانت تعد كشوفات لكل خط فيرد اسم صاحب الجهة ثم يسجل صاحب المقدمة ثم يرد تحت اسمه من تحت مقدمته من أشخاص، ويتم ذلك عن طريق مناديب التعداد مع مقادير الجهة وعمال الاخطاط وبعد توقيعهم يعتمد من النائب الشرعي للخط وترسل صورة لبيت المال للعمل بموجبه⁽⁴⁹⁾. ونصيب الفرد من زكاة الفطر كان تحديده مسؤولية بيت المال فمثلاً حدد بيت المال فطرة سنة 1309 هـ (1892) م بواقع الفرد قيراط على الأهالي، وفي نفس الوثيقة يتضح أن الزكاة المفروضة على أنصار الرباط ثلث قيراط، بمعنى أن القيراط يجزي لثلاث أشخاص⁽⁵⁰⁾. أما العشور فكانت تؤخذ من التجار الواردين عند النقاط الحدودية، ونظير ذلك يتم تسليمهم إيصالات حتى لا يظالبوهم

بالعشر ، وذكر بابكر بدري انه كان يأخذ العشر من التجار لبيت مال صرص عندما كان أمينا لبيت مالها⁽⁵¹⁾ . والغنائم كانت تقسم حسب الشرع ويحفظ الخمس، فمثلاً ذكر النجومي انه اخرج الخمس من غنائم الكبابيش ، إلا انه صرفه للأنصار للحاق الضرر بهم فكتب للخليفة يطلب المسامحة فرد عليه بان ما أجراه صواب⁽⁵²⁾. كما كانت هنالك أراضي فيء ونخيل وغيره من الفي آلت لبيت مال دنقلا ، بجانب موارد أخرى منها التغنيم والأمثلة كثيرة فمثلاً قام طلائع يونس بالقبض على أفراد من جهة الريف حضروا بغرض التجارة واتضح أن من أعطوهم الأموال للتجارة يقيمون بحلفا وهم دنائلة ، فتم مصادرة أموالهم وأدخلت بيت المال⁽⁵³⁾

ذخرت منطقة دنقلا بصناعات محلية لم تكن وليدة عهد المهديّة إنما أشار اليها الرحالة الذين زاروا المنطقة في العهد التركي المصري، ويأتي في مقدمة مصنعاتها المحلية منتجات النخيل، استفاد الناس من النخيل في صناعة بعض متطلبات الحياة ، من البافها صنعوا الجبال واستفادوا منها في أغراض منها نسيج السُرّ وصناعة المراكب وغيرها ، واستخدموا الخوص في صناعة الحصر وصناعة الأوعية والأطباق ذات الأشكال والأحجام المتنوعة وامتازت بدقة الصنع وجمال الألوان ، كما استخدموا جريد النخل في صناعة السُرر⁽⁵⁴⁾. وصناعة الحصر لم تكن قاصرة على الشمال إنما في كل السودان إلا أن مواد الصناعة تختلف من منطقة لأخرى منها ما يصنع من نبات الحلفا ومنها ما يصنع من خوص الدوم وغيره ومما يذكر أن صناعة الحصر من اختصاص النساء ولذلك ظلت بطيئة التطور وبدائية إلا أنها كانت تسد حاجة المجتمع⁽⁵⁵⁾ .

استعمل أهل الشمال التمر في صناعة الخمر او ما يسمى بعرقى البلح ومعروف عند أهل أقصى أهل الشمال (بالدكاي) وكيفية إعدادة عندما ينضج البلح يوضع في آنية من الفخار (كان ذلك قديماً تستخدم الآن أواني حديثة كالبلاستيكية وغيرها) ثم تغلى على النار وتترك لمدة يومين دون انقطاع وبعد ذلك يتم تصفية السائل لاستخلاص منقوع او عصير نقي ثم يوضع ذلك العصير قي آنية فخارية ومن ثم يتم دفنها في الأرض بعد إحكام إغلاقها وتترك في تلك الحالة حتى يتم عشرة أيام فتخرج الآنية ويكون ما بداخلها جاهزاً للشرب⁽⁵⁴⁾.

استخدم النوبيون جذوع النخل وسعفه في سقف المنازل⁽⁷⁾. وصنع الأهالي عسل من التمر ويتم صناعته بتسخين التمر مع الماء في النار حتى يغلى تماماً ويتم تصفية البلح وتكرير العصير حتى يصير عسلاً نقياً⁽⁵⁴⁾ . ولاتزال تلك الطريقة سائدة إلى يومنا هذا ، و صنع أهالي الشمال القادوس (عبارة عن قلة أو جرة تستخدم في الساقية كالدلو في البئر) يعرفها الذين يستخدمون السواقي وأيضاً صنعوا الزير وأباريق الوضوء وأواني الطبخ وأواني حفظ الجبوب ولم تكن مستحدثة في عهد المهديّة إنما كانت موجودة من قبل المهديّة ولم تكن قاصرة على أهل السكوت إنما كل أهل الشمال⁽⁵⁶⁾ . كما عرفوا صناعة المراكب والسواقي كما اشتهروا بصناعة أشرعة المراكب وأشار سلاطين أن منطقة دنقلا كانت مشهورة بذلك ، استخلص أهالي الشمال الزيت من ثمرة الخروع فهو زيت طبي استخدم كدهان للشعر وعلاج لتنظيف المعدة والإمساك⁽⁵⁴⁾ . ومن أهم الصناعات صناعة الغزل والنسيج فكانت الأنوال (مناسج صغيرة) شائعة في بيوت النوبيين يغزل

عليها النساء عباءات من الصوف ، وأقمشة من القطن تصنع منها الملابس (54) وفي ذلك ذكر سلاطين أن مديرية دنقلا كانت تقوم بمقدار كبير من نسيج القطن (57). وكان نسيج الدمور شائعاً في عهد المهديّة وكان هنالك مشغلون بحياكة كساوي الأنصار من الدمور واشتهرت الشايقية بذلك ، فكان المسؤولون يرسلون أحياناً تمر للبقعة لبيعه هناك عن طريق بيت مال البقعة وإرسال دمور بقيمتها ، وكان الشايقية يتعهدون بخياطة كسوة الجيش مقابل اخذ القيمة تمراً⁽⁵⁸⁾ . وتفيد الوثائق أن منطقة الشايقية بها كثير من الدمور، ولعل أهلها اهتموا بصناعة الدمور ولذلك طلب الأمير يونس الديك من الخليفة إلزام رواساءهم بإحضار الدمور حيث قال “ جهات الشايقية بها كثير من الدمور الكفاية لكسوة الجيش والعوائل وان العوائد الجارية طلب ما يلزم من ذلك الصنف من دار الشايقية ”⁽⁵⁹⁾ . ومما يدل على إن أهالي دنقلا كانوا يقومون بالغزل والنسيج تلك الجبة التي أرسلها النجومي للخليفة فذكر النجومي للخليفة انه مرسل له جبة تم غزلها ونسجها بدنقلا⁽⁶⁰⁾ . وبالرجوع لدفاتر بيت مال دنقلا في وثائق المهديّة يتضح أن هنالك صنائعية في مختلف الحرف يصرفون استحقاقاتهم من بيت المال في دنقلا نظير مايقومون به من عمل للحكومة . ولم تكن صناعة النسيج في دنقلا وليدة عهد المهديّة إنما كان ذلك منذ عهد الأتراك وتشير المصادر لنجاح محصول النيلة حيث اهتمت الحكومة وانشأت لها مصانع ، وندلل على ذلك بتلك الرسائل التي اطلع عليها الباحث ، فهناك رسالة من وكيل مديرية دنقلا لعمور آغا حاكم خط دنقلا العجوز ويفيده بالآتي “ انه حاضر لطرفكم الفقير إمام علي حسن من خطكم لأجل حضور الأقمشة المتحصلة بالخط أحكامكم إلى الاوردي ” ورسالة أخرى يطلب فيها احد من حمور آغا حاكم خط دنقلا العجوز أن يرسل كل الأقمشة الموجودة بالمديرية لجزيرة سنار للزوم كساوي الجهادية⁽⁶¹⁾ .

الخاتمة :

منطقة دنقلا منطقة حدودية مع مصر فأهالي الشمال كان ارتباطهم وثيق بالريف المصري حيث اعتمدوا اعتماداً كلياً في الحصول على مستلزماتهم من الأشياء التي لاتصنع محلياً منها ، فعندما خضعت المنطقة للمهديّة شددت على عدم التعامل مع المصريين رغم أن سياسة الحكام اختلفت إلا أن يونس الديك كان أكثرهم تمسكاً بذلك ، وقد يكون لذلك مايرره وهي إخفاء إخبار المهديّة عنهم ، وأحياناً لجأ يونس لجمع جميع من ببحر الرباط للإقامة معهم بالرباط ، ولاشك أن في ذلك ضرر يصيب الأهالي من تلك السياسة فهم يمتلكون أراضي وسواقي وكل مربوط بمصالحه وكان ذلك حرصاً من يونس علي عدم نشر أخبار المهديّة للانجليز في مصر ، إلا أنها سياسة خاطئة وترتب عليها كراهية الأهالي لبعض الأمراء خصوصاً يونس . ويلاحظ أن المهديّة طبقت التشريع الإسلامي ، ويبدو انه لازمه بعض القصور في التطبيق فمثلاً فطرة رمضان 1309 هـ (1892) م نجد أن ما فرض على الأهالي يختلف عن ما فرض على أنصار الرباط وفي نفس السنة ، ومثلاً حق الله في ثمار النخيل يلاحظ انه فرض قيراط على كل عود في عهد بعض الأمراء ، ورغم أن ذلك برضا الأهالي إلا أن ذلك لايقره التشريع ، وثمة موضوع آخر وهو تخريص كل الثمار هل يجوز أم أن التخريص في الثمار التي تؤكل رطباً؟ .

النتائج:

- وفي الختام يلخص الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في النقاط التالية :
1. طبق الأنصار النظام الإسلامي في المعاملات والأحكام ورغم وجود القضاة الشرعيين إلا أنهم اقرروا ماوافق رضا الأهالي في جمع حقوق بيت المال
 2. تدهورت الحالة الاقتصادية في دنقلا في تلك الفترة لعدة أسباب منها وقوف السواقى وهجرة غالبية السكان .
 3. استخدم أمراء المهديّة في الشمال التخريص في جمع حقوق الله سواء كان من ثمار النخيل ام من المحاصيل الزراعية الأخرى .
 4. ساهمت منطقة دنقلا بقدر كبير في صناعة النسيج حيث كانت تسد حاجة الجيش ولاشك انهاكانت تزرع القطن وذكر إن محصول النيله كان ناجحاً في العهد التركي حيث خصصت لها الحكومة بعض السواقى.
 5. رغم المنفعة التي يجنيها الأنصار من التجارة الخارجية إلا ان التعامل معهم كان بحذر فيتم فتح الطريق التجاري أحيانا و لذلك لم يكن لبيت المال دخل ثابت من التجارة الخارجية .

التوصيات:

منطقة دنقلا زارها كثير من الرحالة أمثال بوركهارت وكايو وهوسكنز ولبسيوس وغيرهم ففي ما كتبه هؤلاء حيث سجلوا مشاهداتهم مادة ثرة للباحثين للكتابة عن المجتمع النوبي ، كما نلفت عناية الباحثين للبحث في تاريخ مدينة دنقلا التاريخية حيث كانت عاصمة المغرة المسيحية ثم عاصمة النوبة الموحدة ثم مركزاً للأتراك بعد ان انتقلت للعرضي ثم مركزاً للمهدية ولاسيما ان الكتاب اتجهوا للكتابة في تاريخ المدن .

الهوامش:

- (1) حميدة ، بشير كوكو. ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل (مطبوعات كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم 1983 الصفحات 79،113 .
- (2) متنوعات ، رسالة من مجلس الملكية لمأمور ديوان الخديوي تحت الرقم 14221/89 بتاريخ 18 شعبان 1250 (دار الوثائق القومية الخرطوم)
- (3) متنوعات ، رسالة الديوان الخديوي لقاسم آغا حاكم دنقلا تحت الرقم 1431/89/1 بتاريخ 28 ربيع ثاني 1242 هـ (دار الوثائق القومية الخرطوم)
- (4) C, E ,Dawkins 148Cairint [Cairo intelligence report] 1/ 38//
- (5) [Report on the province of Dongola ,March1897,p2 [N .R. O .
- (6) إبراهيم ، حسن احمد . محمد علي في السودان (دار النشر جامعة الخرطوم) بدون تاريخ ص 157 .
- (7) المديرية الشمالية ، (إصدار وزارة الثقافة والإعلام) الطبعة الأولى مارس 1974 الخرطوم ، الصفحات 8 ، 9 .
- (8) شقير، نعم، جغرافية وتاريخ السودان ، تقديم فدوى عبد الرحمن ، دار عزة للنشر والتوزيع 2007 م صفحة 170 ، 238
- (9) Cairint, 1273/46/ . Wingate notes on Dongola province , 27 August 1896 (National Record Office .Khartoum) ,
- (10) مهدية (وثائق المهدية) 1 — 10 — 3 — 6 الرقم الاول يعني القسم والرقم الثاني يعني الصندوق والرقم الثالث يعني المجلد والرقم الرابع يعني رقم الوثيقة ، رسالة من محمد خالد زقل للخليفة عبد الله بتاريخ 1308 هـ .
- (11) مهدية 3 — 43 — 1 — 4 رسالة من عبد الماجد عبد الله لمجموعة بدون تاريخ
- (12) مهدية 1 — 1 — 3 — 38 رسالة من محمد الخير للخليفة عبد الله بتاريخ 22 شعبان 1303 هـ .
- (13) المنجد في اللغة والإعلام الطبعة الحادي والعشرون صفحة 174 .
- (14) مهدية دفتر صادر 3 — 5 — 13 أ ص 167 من الخليفة عبد الله لعبد الرحمن النجومي بتاريخ 10 ربيع آخر 1304 هـ .
- (15) مهدية دفتر صادر 3 — 5 — 13 ج 2 ص 257 من الخليفة عبد الله للنجومي بتاريخ 23 رجب 1304 هـ .
- (16) مهدية 4 — 3 — 7 كشف رقم 29 من محمد عوض الله الى محمد وداعة بتاريخ غرة محرم 1314 هـ .
- (17) مهدية 1 — 23 — 2 — 270 رسالة من مقاديم وأهالي خط ارقو ليونس الديكم .
- (18) مهدية 4 — 3 — 6 كشف رقم 16 بتاريخ محرم 1310 هـ .

- (19) مهدية 2 — 38 — 2 — 27 رسالة من سليمان حامد لمحمد خالد بتاريخ 23 ربيع آخر 1308 هـ .
- (20) مهدية 4 — 3 — 7 كشف رقم 18 تخريص شتوي الاوردي بتاريخ ذو القعدة 1313 هـ .
- (21) مهدية 4 — 3 — 5 كشف رقم 17 تخريص شتوي الدبة ذوالقعدة — محرم 1308 هـ .
- (22) مهدية 4 — 3 — 6 كشف رقم 16 أصول وخصوم خط امبكول محرم 1310 هـ .
- (23) مهدية 4 — 3 — 7 كشف رقم 24 شتوي خط الحفير لسنة 1313 هـ .
- (24) مهدية 1 — 1 — 3 — 66 رسالة من عبد الحليم مساعد لمساعد قيدوم بتاريخ غرة رجب 1305 هـ .
- (25) المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وآخرون ، مجلد (1 ، 2) الطبعة الثانية 1972 القاهرة صفحة 250 .
- (26) مهدية 2 — 3 — 1 — 41 من أهالي ومقاديم المحس للخليفة .
- (27) مهدية 1 — 2 — 1 — 86 من محمد بشاره للخليفة بتاريخ 18 ربيع اول 1313 هـ .
- (28) مهدية 1 — 23 — 3 — 341 من يونس الديكم للخليفة بتاريخ 29 ربيع اول 1309 هـ .
- (29) مهدية 1 — 23 — 2 — 263 من يونس للخليفة بتاريخ غاية شوال 1308 هـ .
- (30) مهدية 1 — 38 — 1 — 105 من احمد الأمين لحمودة إدريس بتاريخ 18 رجب 1312 هـ
- (31) مهدية 2 — 1 — 20 من أشخاص ليونس الديكم بتاريخ 1310 هـ .
- (32) مهدية 1 — 3 — 36 من الريح فريري للخليفة بتاريخ غرة ربيع آخر 1307 هـ .
- (33) مهدية 1 — 23 — 1 من يونس الديكم للخليفة بتاريخ 3 جمادي اول 1307 هـ .
- (34) Tremingham ,J.L , Islam in the Sudan , London 1949 ,p84 .
- (35) مهدية 2 — 31 — 1 — 122 من الخليفة لكافة الواردين من جهات الريف للتجارة بتاريخ 1304 هـ .
- (36) مهدية 1 — 31 — 1 — 13 من مساعد قيدوم للخليفة بتاريخ 24 رمضان 1305 هـ .
- (37) مهدية 1 — 23 — 2 — 172 من يونس الديكم للخليفة بتاريخ 7 جمادي آخر 1307 هـ .
- (38) مهدية 1 — 10 — 1 — 72 من محمد خالد للخليفة بتاريخ 14 رمضان 1307 هـ .
- (39) مهدية 1 — 37 — 2 — 13 من محمد خالد لاحد عمال الرباط البحري بتاريخ 2 ذي الحجة 1307 هـ .
- (40) Holt ,P.M. Mahdist State in the Sudan 1958 London , p 177 ,p176
- (41) مهدية 2 — 23 — 1 — 66 من قضاة دنقلا للخليفة بتاريخ 27 جمادي اول 1310 هـ .
- (42) مهدية 1 — 37 — 1 — 89 من يونس الديكم لحمودة ادريس بتاريخ 5 ذي الحجة 1311 هـ
- (43) مهدية 1 — 23 — 1 — 58 من يونس للخليفة بتاريخ 19 صفر 1307 هـ .
- (44) مهدية 3 — 35 — 1 — 23 من محمد حمزه ليونس الديكم بتاريخ 17 الحجة 1306 هـ .
- (45) وثيقتان اطلع عليهما الباحث لدى علي ياسين بن علي من اهالي الدبة (الجابرية) في شعبان 1417 هـ .
- (46) دفتر يوميات الخصم والإضافة لبيت مال دنقلا بتاريخ رجب 1313 هـ .

- (47) مهدية 2 — 59 — 2 — 2 منشور من الخليفة لأحبابه وأهل المداولة في الأسواق والمعنيين لإصلاح الأسواق (صورة لمحمد الخير) عامل دنقلا بربر بتاريخ 6 رجب 1303 هـ .
- (48) مهدية 1 — 2 — 1 — 82 من محمد بشارة بتاريخ 5 ربيع أول 1313 هـ .
- (49) مهدية 1 — 24 — 1 — 35 من يونس للخليفة بتاريخ 15 جمادي أول 1312 هـ .
- (50) مهدية 4 — 3 — 5 كشف تعداد خط امبكول رقم 10 بتاريخ شوال 1308 هـ .
- (51) مهدية 4 — 2 — 3 دفتر وارد بيت مال صوارده فطرة رمضان 1309 هـ .
- (52) بدري ، بابكر بدري ، حياتي . الجزء الأول ، طبعة مصر 1960 ص 48 .
- (53) مهدية 3 — 5 — 13 ج 2 ص 292 من الخليفة للنجمي بتاريخ 16 شوال 1304 هـ .
- (54) (53) مهدية 2 — 69 — 1 — 27 من يونس للخليفة بتاريخ 24 رمضان 1306 هـ .
- (55) Burkhardt, J,L , Travels in Nubia, London 1922. p,p 146, 132, 133, 72 , 135 .
- (56) حسن ، حمدنا الله مصطفى ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841 - 1881 طبعة 1985 ص 125 .
- (57) مثل، سيد محمد عبد الله ، حياة وتراث النوبة بمنطقة السكوت ، نشر معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم أغسطس 1973 ص 5 .
- (58) Salatin,R, Fire and sword in the Sudan ,translated by Wingate . London ,1896 .p 559 .
- (59) مهدية 1 — 10 — 3 — 380 من محمد خالد للخليفة بتاريخ 15 رمضان 1308 هـ .
- (60) مهدية 1 — 23 — 2 — 274 من يونس للخليفة بتاريخ 24 ذي الحجة 1308 هـ .
- (61) مهدية 1 — 1 — 1 — 54 من النجمي للخليفة بتاريخ 23 جمادي آخر 1305 هـ .
- (62) متنوعات (دار الوثائق القومية) رسالة لحمور آغا حاكم خط دنقلا العجوز تحت الرقم 1 / 28/ 475